



كراسانت المرصد Cahiers de l'Observatoire



المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة مجلة عدد 01 - ديسمبر 2024



كيف السبيل
إلى فضاءات
رقمية آمنة
للنساء والفتيات

العدد الأول من كراسات المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة

أنجز هذا العدد بالشراكة مع
صندوق الأمم المتحدة للسكان

تنسيق ومتابعة

السيدة هالة الوسلاقي منسقة البرامج
لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيدة نسرين الرباعي
خبيرة مستشارة في مكافحة العنف ضد المرأة
لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان .



كّرّاسات المرصد
مجلة يصدرها المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة
تحت اشراف

السيدة لمياء حباسي
المكلفة بتسيير المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة
تنسيق ومتابعة التنفيذ

المكلّفة بتسيير إدارة الرصد والدراسات والاتصال

السيدة سنية زكري
المتابعة التحريرية
السيدة منى المطيع
(خبيرة مستشارة)

الفريق الصحفي

السيدة منى المطيع
السيد سمير الدريدي
السيدة يمينة التواتي
السيدة منال الطرابلسي

التصميم الفني

السيد نورالله درغوث

المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة

العنوان , 57 نهج المعز المنزه 1 تونس

الهاتف : 71 232 277 (+216) - 71232272 (+216)

البريد الالكتروني : dg.observatoire2022@maff.gov.tn

الموقع الإلكتروني : www.observatoire-violence-femme.tn

- 6 كلمة العدد بقلم السيّدة أسماء الجابري،
وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ
الوقاية من العنف المسلّط على النّساء والفتيات مقارنة تشاركيّة من أجل فضاء رقمي آمن
- 8 كلمة المرصد: حوار مع السيدة لمياء حباسي المكلفة بتسيير
المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة

ملف العدد:

- 11 المدخل:
العنف الرقمي ... أي سبيل من أجل فضاء افتراضي آمن للنساء والفتيات؟
- 16 حوارات
د. عبد المجيد الناصر، أستاذ مختص في علم النفس المعرفي والتعلم ورئيس وحدة
البحث ECOTIDI بالجامعة التونسية «العالم الرقمي» «وهم خطير» يهدد الصحة
النفسية ويعيد تشكيل السلوكيات»
- 19 مقال تحليلي
الوقاية من العنف المسلّط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا ضرورة
اعتماد نظرة تشريعية شاملة

بحوث ودراسات

24

حوار

د. هدى الحاج قاسم، أخصائية في علوم الإعلام والاتصال، «الأخطر من العنف الرقمي.. ذلك العنف الذكي في عالم الميتافيرس الافتراضي»

30

بحث بيبليوغرافي

دراسات استكشافية تميّط اللثام عن ظاهرة العنف المسلّط على النساء والفتيات في الفضاء الرقمي في تونس

أنشطة ومتابعات

38

نشاط المرصد

باقية من أنشطة المرصد في مجال مناهضة العنف الرقمي

الوقاية من العنف المسلط على النساء والفتيات:

مقاربة تشاركية من أجل فضاء رقمي آمن

السيدة أسماء الجابري

وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن



الخيارات الاستراتيجية والمجتمعية ضمن الخطط والبرامج التي تعتمد في جميع المجالات، من منطلق واجب حماية كافة المواطنين والمواطنات والحفاظ على أمنهم-هن باعتبارهن من الوسائل الكفيلة بتحقيق التوازن الأسري والاجتماعي عموماً.

كما أنّ السياسات العموميّة الخاصة بالمرأة تضع من بين تعهّدها ضمان الاندماج الاقتصادي للنساء في حركة التنمية وتيسير نفاذهنّ إلى الموارد الاقتصادية ومجالات خلق الثروة والمشاركة في الحياة العامة. من هنا، تسعى الدولة إلى توفير الأرضية الآمنة التي تتيح للمرأة المساهمة في حركة الانتاج والابتكار من خلال اتّخاذ التدابير الضروريّة للقضاء على الحواجز التمييزيّة التي تواجهها عند بحثها عن فرص عمل في الفضاءات الرقمية وحمايتها من التهديدات والايذاء بهدف الحدّ من قدراتها، وما يترتب عنه من ضرب لقدرات المجتمع بأكمله.

من هذا المنطلق، فإنّ مناهضة العنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاءات الرقمية يكتسي أهمية بالغة مما استوجب وضع استراتيجية خصوصيّة وخطط عمل تستند إلى البحوث العلميّة

يشهد العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا، منذ سنوات عديدة، طفرة غير مسبوقة على المستوى العالمي مستفيداً من التطورات المتسارعة لتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتقنيات الرقمية إلى جانب ما أتاحته تقنيات الذكاء الاصطناعي من تطورات جديدة جعلته يصنّف كظاهرة عابرة للحدود وشاملة لكافة فئات المجتمع.

ويعتبر العنف المسلط على النساء والفتيات، بمختلف أشكاله، من الظواهر الاجتماعية الخطيرة، باعتبار أن الضحية تكون عرضة لأشكال من التمييز تتقاطع، في أغلب الأحيان، مع ظواهر أخرى من العنف في المجال المجتمعي والاقتصادي أو لارتباطها بحالات هشاشة، مثل الإعاقة أو الهجرة وغيرها.

وتبرز مسألة مناهضة العنف ضدّ المرأة، من ذلك العنف في العالم الافتراضي، ضمن أولى أولويات الدولة التونسية، التي تعمل، بمقتضى ما جاء في الدستور، على اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، إلى جانب الالتزام الكامل بتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات الدوليّة التي وقعتها تونس في المجال. وتحرص الدولة، كذلك، على اندماج هذه

الفضاءات الرقمية أكثر أمنا لكافة مكونات المجتمع.

إنّ مواجهة المخاطر التي يطرحها العنف المسلّط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا يتطلب، من الجميع، الحزم واليقظة الكاملة إلى جانب العمل الجماعي الشبكي والتشاركي وحشد جهود جميع الفاعلين والمهتمين بمكافحة العنف المسلّط على النساء والفتيات بكافة أشكاله، كلاً من موقعه، لمقاومة هذه الظاهرة التي تهدّد النساء بمختلف فئاتهن وتعمل على تقويض الشعور بالأمان وتتعارض مع مقومات الكرامة الإنسانية لكافة أفراد المجتمع، رجالاً ونساءً.

والتحقيقات الميدانية. وتحرص وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، على دعم جهود المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة، لمحاصرة هذه الظاهرة ووضع آليات الوقاية والحماية والتعهد المناسبة.

لا جدال اليوم في أنّ الوقاية من هذه الظاهرة تستوجب تظافر جهود جميع الأطراف في إطار مقاربة تشاركيّة تهدف إلى الاستفادة من المعارف والتجارب التي توفرها المؤسسات الجامعيّة التونسية أو مراكز البحث أو مكوّنات المجتمع المدني، لتحديد المسارات الأكثر نجاعة ومردوديّة في التعاطي مع هذه الظاهرة وتحقيق الوقاية والحماية اللازمين للنساء والفتيات حتى تكون

السيدة لمياء حباسي، المكلّفة بتسيير المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة:
«العنف الذي تسهّله التكنولوجيا، هي ظاهرة مركّبة وشائكة، غزت كافة
دول العالم دون استثناء»

يشرع المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة في انجاز عدد من الأنشطة والمبادرات التي تهتمّ مناهضة العنف المسلّط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا. للتعرف على توجهات المرصد في هذا الخصوص، كان اللقاء مع السيدة لمياء حباسي، المكلّفة بتسيير المرصد

الذي تسهّله التكنولوجيا وتبعاته على صحة المرأة الجسدية والنفسية وعلى توازن الأسرة والمجتمع، وضع المرصد هذه المسألة في صميم أولوياته.

كيف ستكون مجالات تدخل المرصد في هذا المجال؟

العنف الذي تسهّله التكنولوجيا، هي ظاهرة مركّبة وشائكة، غزت كافة دول العالم دون استثناء. وقد أثبتت عديد الدراسات والتقارير أنّ هذه الظاهرة تستهدف، بالخصوص، النساء والفتيات على اختلافهن ولكن أيضا كافة الفئات في المجتمع وخاصة منهم الفئات الهشة.

لذلك سيكون تدخل المرصد بالتناسق والتعاون مع كافة الهياكل المعنية من وزارات ومؤسسات عمومية وكذلك مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. فمواجهة هذه الظاهرة المركبة يستوجب تظافر جهود جميع الأطراف المعنية ومعالجة متعددة القطاعات. وبالتالي فمن الضروري العمل وفق مقاربة تشاركية تضع أهدافا على المدى القريب والمتوسط والطويل.

أي موقع لمناهضة العنف الذي تسهّله التكنولوجيا ضمن استراتيجية المرصد الوطني لمناهضة العنف ضدّ المرأة؟

يعمل المرصد على مناهضة العنف المسلّط على النساء والفتيات في كافة أشكاله وذلك بمقتضى القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، وترسيخا للتوجهات الواردة في الاستراتيجية الوطنية التي اعتمدها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

ولئن لم يتطرّق القانون الأساسي إلى مسألة العنف المسلّط على النساء والفتيات في الفضاءات الافتراضية، إلّا أنّ الخيارات المجتمعية في تونس والالتزام الثابت بحماية حقوق المرأة وكرامتها ووقايتها من العنف بجميع أشكاله، وفقا لما نص عليه الدستور، يجعل مسألة مناهضة العنف في الفضاءات الرقمية ومظاهر العنف الأخرى المستجدة ضمن أبرز اهتمامات المرصد.

من هذا المنطلق، وباعتبار ما تمّ تسجيله خلال السنوات الأخيرة من تأثيرات سلبية للعنف

بالتنسيق مع جميع الأطراف في مجال التربية على الإعلام من خلال تنظيم ورشات تدريب وتكوين في مجال الأمن الرقمي والاستفادة في ذلك مما يتوفر لدينا من كفاءات تونسسية ذات جودة عالية.

كراسات المرصد مساحة إعلامية جديدة يطلقها المرصد ما هو الهدف منها وماهي آفاقها؟

كراسات المرصد هي مجلة فصلية الكترونية من المقرر أن تصدر كلّ ستة أشهر. هذا الإصدار الجديد يسعى إلى إثراء المكتبة التونسية من خلال توفير مساحة إضافية للتفكير وإنتاج المعارف والتشجيع على الكتابات التي تهتمّ بشؤون المرأة وخاصة منها المسائل التي تهتمّ موضوع العنف المسلط على النساء والفتيات.

ويهدف هذا الإصدار إلى مراكمة المعرفة المكتسبة في المجال إلى جانب التعرف على آراء المختصين والاستفادة من علاقات الشراكة والتعاون بين مختلف الأطراف المعنية على المستوى الوطني أو الدولي. كما ستكون هذه الكراسات عبارة عن مساحة يتم فيها طرح موضوع أو إشكالية معينة مع تنويع زوايا المعالجة لإنتاج معارف جديدة والتعريف بالبحوث التي ينجزها الخبراء في تونس أو على المستوى الدولي.

وقد تمّ تخصيص العدد الأول من هذا الإصدار لمعالجة مسألة العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهله التكنولوجيا حتى يكون مساحة لطرح التساؤلات واستقراء المستجدات في المجال، إلى جانب التعريف بالدراسات والبحوث التي أنجزت سواء في رحاب الجامعة التونسية ومراكز البحث العمومية أو ضمن مبادرات المجتمع المدني.

ومن هذا المنطلق، فإنّه من الضروري اعتماد خطة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب هذه الظاهرة ومختلف المجالات التي يمكن أن يكون لها فيها التأثير الخطير والمتواصل. كما ستحتل فئة الشباب والطفولة بالأهمية الكبرى باعتبارها من الفئات الأكثر تأثراً نظراً لانعدام التجربة والتمكّن في المجال ولكن أيضاً باعتبارها الفئة الأكثر حضوراً على شبكات التواصل الاجتماعي والفضاءات الافتراضية عموماً.

ويأتي في هذا السياق تنظيم المرصد لقافلة شبابية تحت شعار «الشباب للشباب» تجوب مختلف جهات الجمهورية للتوعية والتحسيس بضرورة مكافحة العنف ضد المرأة عموماً مع التأكيد على ظاهرة العنف في الفضاءات الرقمية.

كما سيعمل المرصد على إعداد دراسة بحثية تساهم في تجميع ما توفر لدينا من معارف في المجال، سواء على مستوى البحث الاجتماعي والصحة النفسية، أو على المستوى القانوني والتشريعي والتقني، من أجل التعرف على الظواهر التي ميّزت الفضاءات الافتراضية خلال الخمس سنوات الأخيرة، ومنها بالخصوص ظاهرة التيك توك التي استقطبت الاهتمام في الآونة الأخيرة، إلى جانب عدد من المنصات الأخرى مثل اليوتوب التي يتابعها المراهقون والمراهقات بشكل متواتر والتي لم تحظى إلى حدّ الآن بالاهتمام والمتابعة اللازمين.

ومن بين الأهداف الأساسية لهذا المشروع البحثي، اقتراح استراتيجيات وخطط عمل قطاعية تتجه بالأساس نحو وقاية وحماية الشباب من هذه الظاهرة.

كما سيكون للمرصد أنشطة متنوعة أخرى

A digital illustration of a woman with long brown hair wearing large headphones. She is holding a tablet in her right hand. The background is a chaotic, digital space with floating papers, a small rabbit-like figure, and multiple screens showing different versions of her face. The overall color palette is dominated by purples, blues, and oranges.

ملف العدد:

العنف الرقمي ...
أي سبيل من أجل فضاء افتراضي
آمن للنساء والفتيات؟

العنف الذي تسهله التكنولوجيا:

أي سبيل من أجل فضاء افتراضي آمن للنساء والفتيات؟

تعتبر ظاهرة العنف الذي تسهله التكنولوجيا امتدادا لأشكال متعددة من العنف المادي المسلط على النساء والفتيات. فهي ظاهرة متواجدة في كافة دول العالم، تستمد قوتها من كافة أشكال التمييز على أساس الجنس. وغالبا ما تكون ضحايا العنف الرقمي من بين الفئات الهشة في المجتمع التي لا يكون لها تمكنا جيّدا من تقنيات الولوج إلى الفضاء الرقمي ومغادرته إلى جانب ضعف درجة وعيها بمخاطر وسائل الاتصال الالكترونية ومحدودية ثقافتها واطلاعها بخصوص الأمن الرقمي.

كما يتميز هذا العنف بتبعاته الخطيرة على النساء والفتيات، على اختلافهن وتنوعهن، سواء كان ذلك على المستوى الصحي أو الاجتماعي أو النفسي ولكن أيضا على مستوى رفاه وجودة حياة الناجيات منه.

واعتبارا لما جاء صراحة في الدستور التونسي من تأكيد على حماية حقوق المرأة ومناهضة كافة أشكال العنف التي يمكن أن تستهدفها، كان التزام المشرع التونسي بخيارات الدولة حيث عرّف الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 85 لسنة 7102 العنف المسلط على النساء والفتيات على أنّه: «كلّ اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضدّ المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان من الحقوق والحريات، سواء في الحياة العامة أو الخاصة».

ظاهرة عالمية...تستهدف النساء بشكل أخصّ

يمارس هذا العنف من خلال وسائط رقمية متعددة، لا يمكن استثناء أيّا منها،

العنف الرقمي أو العنف الذي تسهله التكنولوجيا

ويعرّف العنف الرقمي أو السيبرني أو الالكتروني المسلط على النساء والفتيات، وفقا لما جاء في المراجع الأممية، على أنّه: «العنف الذي تسهله تكنولوجيا». ويساعد هذا التعريف على توصيف هذه الظاهرة الجديدة التي تكتسح العالم مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها والأدوات التي تقوم بتوظيفها.

أمّا في التشريع التونسي، ولئن لم تتم الإشارة، بشكل صريح، إلى تعريف لهذا الصنف من العنف المسلط على النساء والفتيات في القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة، غير أن الطابع الشمولي للنص القانوني يفسح المجال للتعاطي مع كافة أشكال العنف المسلط على النساء بما في ذلك المستجدة منها.

وجاء في دراسة أعدتها الشركة العالمية Deeptrace أن عدد الفيديوهات المزيفة قد ارتفع بنسبة 100 بالمائة خلال سنة 2023 وكذلك عدد المواقع التي تنشر الفيديوهات الإباحية المزيفة التي تستخدم الصور والفيديوهات التي ينشرها الأفراد على الانترنت ومنصات التواصل الاجتماعي.

تبعات نفسية وصحية واجتماعية لا

تنمحي

أفرز تنامي استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والاستعمال المكثف للأدوات الرقمية في الحياة اليومية وارتفاع عدد الساعات التي يقضيها الفرد أمام شاشات الكمبيوتر وخاصة الهواتف



وهي مساحات اتصال أصبح لها الوقع الكبير في الحياة اليومية بل أن العديد من المعاملات والقرارات والخيارات، يتم اتخاذها بناء على معلومات تمت مشاركتها في الفضاء الافتراضي مما جعل عديد الدراسات تشير على فوائد وأهمية الفضاءات الرقمية التي تكون بنفس درجة الخطورة ودرجة الإساءة عند استخدامها أو توظيفها للإضرار بالغير، رجلا كان أم امرأة.

وأفادت الدراسة التي أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العنف الذي تسهله التكنولوجيا في الدول العربية «أنّ الفضاء الرقمي لا يعتبر آمنا بالنسبة للنساء في العالم العربي» حيث أبلغ ما يقرب من نصف مستخدمات للفضاءات الافتراضية (49 بالمائة) عن عدم شعورهن بالأمان بسبب التحرش عبر الانترنت¹.

وبلغت خطورة ظاهرة العنف الذي تسهله التكنولوجيا مستويات مثيرة للقلق خاصة أمام ما تبين من قدرة المعتدين في الفضاءات الرقمية على التوظيف السريع والاستفادة اللامحدودة من التطورات التكنولوجية ومما تتيحه تقنيات الذكاء الاصطناعي، من إمكانيات التخفي وسرعة الانتشار.

¹ https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022-02/Summary_Keyfindings_Arabic_Final_2022.pdf

طبيعة هذه التهديدات واعتبارا للأثر اللامرئي لتبعات للعنف الذي تسهله التكنولوجيا، فإن ذلك يجعل الضحية، في غالب الأحيان، لا مرئية بما يجعل الضحية والمحيطين بها يعتقدون أن الأمر لا يعدو أن يطويه النسيان غير أن الواقع مغاير تماما باعتبار أن آثاره لا تنمحي وتتواصل على المدى الطويل. وتواجه الضحية، في غالب الأحيان، إمكانية أن تطفو من جديد المنشورات أو الفيديوهات على صفحات التواصل الاجتماعي أو المنصات الرقمية حيث يصبح بالإمكان مشاركتها من جديد وهي بذلك تخرج عن سيطرة حتى القائم بالعنف ذاته.

كما يؤثر العنف الذي تسهله التكنولوجيا بشكل عميق على حق النساء والشابات في المشاركة في الشأن العام سواء على الميدان أو عبر الأنشطة التفاعلية على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تواجهن أشكالا متعددة من خطابات الكراهية بما يجعل العديد منهن يتخلين عن ممارسة حقهن في التعبير على المنصات الرقمية خوفا من أن يتم استهدافهن في إطار حملات التشويه وهجمات التحرش. وقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور عدة حملات تستهدف بالخصوص الناشطات في الشأن السياسي والمجتمعي وكذلك الصحفيات والمؤثرات أو المبدعات في المجال الثقافي وغيرهن.

ولا يمكن التغاضي عن تأثير العنف الرقمي للحد من مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية وعلى مستوى تمكينهن المهني حيث كانت هذه الظاهرة سببا في عزوف النساء والفتيات عن مواصلة النشاط المهني في الفضاءات الرقمية إلى جانب الحرمان من فرص التكوين ورفع القدرات والتعليم والقيام بأنشطة اقتصادية وثقافية عن بعد.

الجوالة، ظهور أشكال متعددة من الاذمان والسلوكيات الخطيرة التي يشوبها العنف. وهو ما يمثل تهديدا خطيرا لسلامة الأفراد، رجالا ونساء، وسببا لظهور الاضطرابات والتشنج على مستوى العلاقات الأسرية والمجتمع بشكل عام.

وتكمن الخطورة بالأساس في الطابع اللامرئي للعنف الذي تسهله التكنولوجيا وكذلك القدرة الفائقة للمعتدين على التخفي حيث لا يمكن بسهولة تحديد موقعهم أو تتبعهم أو الكشف عنهم والتعرف على هويتهم بفضل تمكنهم من التقنيات الرقمية ودقة الوسائل التي يسخرونها للوصول إلى مآربهم. ويتخذ العنف الرقمي عدة مظهرات من ذلك الثلب والابتزاز والشتيم وهي النماذج الأكثر حضورا إلى جانب الاعتداءات أو التهديد سوءا منها اللفظي أو المادي أو الجنسي أو الاقتصادي أو النفسي

وفي قراءة للانعكاسات النفسية والاجتماعية لهذه الظاهرة، فإنه يتبين أن هذا الصنف من العنف المسلط على النساء والفتيات، له تداعيات خطيرة على صحتهن النفسية والجسدية وكذلك على نمط عيشهن وأمنهن وسمعتهن. كما تؤثر هذه الظاهرة بشكل مباشرة على أسرة الضحية والأشخاص المحيطين بها. كما يساهم، من جهة أخرى، في تجذير العنف المادي المسلط على المرأة وما يستتبع ذلك من مس من كرامتها الإنسانية وحرمانها حرية التواجد على المنصات الرقمية والنشاط الفاعل والمساهمة المجتمعية.

ويكون الخطر مضاعفا عند الاستهانة بهذه المسألة وعدم إيلائها الأهمية والاهتمام اللازمين بسبب انعدام الوعي بخطورتها ولكن أيضا بسبب

حيث يمكن مقارنة هذه الظاهرة من وجهة نظر نفسية او اجتماعية أو القانونية وكذلك من وجهة نظر أمنية بما يقتضي ذلك من تتبع للجنة. وتنطلق التساؤلات الرئيسية التي يطرحها هذا العدد الأول من كراسات المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة، من نتائج الدراسات والبحوث الاستكشافية التي تناولت هذا الموضوع خلال السنوات الأخيرة.

ويهدف هذا الإصدار إلى الاستفادة من المعارف التي تمّ التوصل إليها والتعريف بالنتائج والتوصيات التي أفرزتها حتى يتمّ الاستئناس بها لتطوير دراسات جديدة ومحينة تكون رافدا للمجهودات المبذولة من أجل وضع الآليات الوقائية و الحماية المناسبة.

وعلى هذا الأساس يسعى هذا العدد الأول من كراسات المرصد إلى تفكيك هذه المسألة الشائكة والخطيرة التي تتشابك أبعادها النفسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية لتبرز مظهرات جديدة تحمل تناقضات عميقة فهي في ذات الوقت تعبّر عن تطور المجتمع وانخراطه في عالم التكنولوجيا الرقمية بما تفسحه من استعمالات طورت حياة الناس ويسّرت التواصل فيما بينهم، وفي جانب آخر، فهي تحمل مخاطر هدامة بسبب الاستعمالات السيئة وما تحمله من مخاطر وتهديدات للأفراد ولكن أيضا للمجتمع بأكمله.

ويبقى الاشكال الأخطر بالنسبة لمعالجة ظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا هي النسبة الهامة من التكتّم على هذه الممارسات، حيث بينت الدراسة الاستطلاعية التي أنجزها مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة «الكريديف» أن 89% من النساء تعرّضن ولو لمرة واحدة للعنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي ولكن أغلبهن (95%) لا يقمن بمتابعة الجاني ولا يتوجّهن للقضاء خوفاً من الهرسلة والتهديدات ونظرة المجتمع ولكن أيضا لجهلن بخطورة هذا النوع من العنف وتبعاته اللامرئية.

أي حلول عملية؟

تختلف زوايا تناول ظاهرة العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا،



العنف الذي تسهله التكنولوجيا المسلط على النساء والفتيات: الأصناف والمصطلحات

أن تمتد هذه الممارسات إلى خارج الشبكة
الانترنت والعكس صحيح كذلك،

- التنمر السيبراني وهو شكل من أشكال التحرش
عبر الانترنت يهدف إلى إلحاق ضرر مستمر
ومتعمد باستعمال التقنيات الرقمية بهدف
تقويض احترام الذات لدى الضحية التحرش
عبر شبكة الانترنت وهو سلوك متكرر يهدد
أو يزعج أو يخيف أو يسيء إلى شخص ما عبر
ارسال تعليقات أو صور مهينة أو مسيئة. ويؤثر
التحرش الجنسي عبر الانترنت بشكل رئيسي
على النساء والفتيات

- الانتقام الاباحي وهو شكل من أشكال الإساءة
من خلال الحصول على صور حقيقية، ذات
طابع حميمي، تكون الضحية قد قامت
بمشاركتها مع مجموعة ضيقة، ويتم تهديد
الضحية بنشرها للعموم أو ارسالها إلى أشخاص
آخرين.

- التزييف الضحل المعروف بـ SHALLOW-
FAKE وهي عبارة عن صور تمّ التلاعب بها
باستخدام برامج تحرير الصور، مثل وضع وجه
شخص على جسد شخص آخر، تكون لها قابلية
للتصديق. وتهدف هذه الممارسات إلى إظهار
صاحبها في مظهر لا أخلاقي وغير لائق مع
التهديد بنشرها وهو شكل من أشكال الابتزاز.

المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان

انطلاقاً من الممارسات التي تمّت ملاحظتها
في الفضاءات الافتراضية تمّ تصنيف العنف
الذي تسهله التكنولوجيا، على النحو التالي:

- التهديد بالكشف عن معلومات شخصية
وحساسة عبر الانترنت (doxing) بغرض الابتزاز
أو التشهير. وهو يشمل عناوين السكن والعمل
وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني وأسماء العائلة
أو الحسابات البنكية أو المراسلات الخاصة،

- الغوغاء السيبراني وهي مجموعة من المعتدين
عبر شبكة الانترنت يهددون شخصا ويهينونه،
غالباً بطريقة منظمة ومنسقة

- انتحال الهوية الرقمية، من خلال انشاء
ملف تعريفى مزيف لشخصية معروفة أو
غير معروفة دون علمها بهدف تدمير سمعتها
أو تهديد سلامتها أو بغرض استدراج أشخاص
آخرين لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بها.

- الابتزاز الجنسي أو المادي بهدف الحصول على
صور جنسية حقيقية مقابل عدم كشف الصور
الحميمية المزيفة ويتم استخدام الصور المزيفة
كمطلق للتحرش الجنسي بالضحية. وغالباً
ما يفرض ذلك على التحرش الجنسي في الواقع
وإلى استغلال أو اذلال وكذلك التحرش بالأطفال
واظهارهم في أوضاع جنسية مهينة

- الملاحقة السيبرانية وهي المراقبة المستمرة
والمطاردة للضحية باستعمال التكنولوجيا. ويمكن

الدكتور عبد المجيد الناصر، أستاذ مختص في علم النفس المعرفي
والتعلم ورئيس وحدة البحث في التربية وسلوكات التعلم
ECOTIDI بالجامعة التونسية

العالم الرقمي.. «وهم خطير» يهدّد الصحة النفسية
ويعيد تشكيل السلوكات

في ظل التطور الرقمي المتسارع، أضحت التكنولوجيا الحديثة جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، إلا أنها تحمل في طياتها تحديات كبيرة تؤثر على الصحة النفسية والسلوكات الاجتماعية للمرأة والطفل.

أستاذ علم النفس المعرفي ورئيس وحدة البحث في التربية وسلوكات التعلم بجامعة تونس، الدكتور عبد المجيد الناصر يكشف، في هذا الحوار، الجوانب النفسية للعنف الرقمي وأثره على النساء والأطفال. كما يقدّم رؤى حول سبل الحماية وآليات التكوين واعتماد التفكير النقدي كحلول للتعامل مع هذا «الوهم الخطير».



الإشكال يكمن في الجانب النفسي للشخص المتقبّل لهذا الكم الهائل من المعلومات دون معالجة واعية أي أنه يصبح مخزناً لها دون غير.

كما أنّ استقبال هذا الكم الهائل من المعلومات بنسق سريع جداً، قد يؤدي أحياناً إلى تعنيف الشخص المتقبل لها بمعنى أنها تصبح هي ذاتها - المعلومات - نوعاً من العنف المتغير وبالتالي يحدث لديه نوعاً من القلق angoisse.

أمّا بخصوص أوجه العنف الرقمي، فإنّ معالجة المعلومات لدى المتقبل تتم خارج الوعي، أي أنّ المتقبل لهذه المعلومات دون إرادة أو إدراك سيؤدي حتماً إلى العنف وبالتالي الخروج

من منظور علم النفس، ماهي أوجه العنف الرقمي عموماً؟ وكيف يختلف أو يتشابه مع أنواع العنف التقليدية؟

هناك نسق معرفي واجتماعي متسارع نعيشه حالياً خاصة على المستوى المعرفي وهو ما يدفع الشباب أو المتلقي للتعرّض إلى المعلومات المتغيرة يومياً. من جهة ثانية، فإنّ التكنولوجيات الحديثة (الانترنت، الهواتف، التطبيقات الرقمية) قدمت كلها أجوبة سريعة للشباب الذين تعززت لديهم الرغبة آلياً في استعمال هذه الوسائل.

ورغم هذا الزخم الهائل لا ننفي الجوانب الإيجابية لهذه التكنولوجيات الحديثة، غير أن

ماهي التأثيرات النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي عموما؟ كيف يؤثر على الصحة النفسية للنساء والأطفال؟

آثار العنف الرقمي النفسية عديدة ولعل أبرزها الانطوائية والعزلة وفقدان الدافعية والرغبة في التشاركية مع الآخرين وهو ما يؤثر سلبا على أداء الشخص في عمله أو في الوسط العائلي أو في العلاقات الاجتماعية عموما، وهذا التأثير يطال المرأة والطفل على حدّ سواء.

بالنسبة للطفل، فهو يتطلب في مرحلة معينة من عمره المرافقة والتأطير المستمر من العائلة لوقيته. فهو يقضي كامل اليوم بين المدرسة وما يسمى بـ 'المحاضن' وهي غير مؤطرة باعتبارها ربحية تجارية بحتة وأنا أستند في رأيي هذا إلى دراسات وإحصائيات وليس من باب التحامل أو التجني. كما نذكر من التأثيرات الأخرى، الانسحاق وراء المجموعات والمواقع الداعية إلى العنف كالانتحار والفساد ، ولا ننسى كذلك المخدرات.

كيف يمكن التعامل مع المخاطر الرقمية التي يواجهها الأطفال والنساء؟ ماهي الإجراءات الوقائية التي يمكن اتخاذها للحد من العنف الرقمي؟

وجب التكوين، ونحن في حاجة ملحة إلى تفعيل هذا الإجراء خاصة - مع غياب المكوّنين في المجال الرقمي - سواء من قبل الدولة أو منظمات المجتمع المدني. كما وجب أيضا اتخاذ رؤية استراتيجية (وهي مفقودة منذ سنوات) حسب ما نلاحظه خاصة مع توافد الكم الهائل من التكنولوجيات الحديثة التي دخلت بيوتنا ونحن غير مستعدين للتعامل معها جيدا. هذه الموجة الرقمية عندما وفدت علينا لم نستعمل دليلا لفهمها، لأنها اقتحمت حياتنا دون استئذان وبالتالي وجدنا

عن القواعد الاجتماعية فتتشكل لدي المتلقي «الضبابية المعرفية» وهو ما يُطلق عليه بـ«علم النفس العرفاني» أي كل ما يتعلق بالمعرفة وكيف تشتغل في ذهن المتقبل أيا كان.

فالمعرفة موجودة في كل مكان (المدرسة الجامعة العائلة.. (والإشكال هنا كيف تشتغل هذه المعرفة عند المتلقي وكيف يتقبلها وماهي تصوراتها عنها؟ وكيف يتجنب التصورات الخاطئة؟ لأن هناك تصورات خاطئة عن الانترنت واستعمالاتها وينتج عنها العنف.

هل توجد علاقة ما بين العنف الرقمي والعنف المادي؟ ماهي أوجه التشابه والاختلاف بينهما؟

العنف المادي هو العنف الظاهر المكشوف أي الجسدي أو اللفظي وأحيانا يكون بتعابير الوجه expressif facial أمّا العنف السيبراني أو (العنف الإلكتروني) فهو شكل من أشكال السلوك العدواني أو الإساءة أو التهديد الذي يُمارس عبر الإنترنت أو باستخدام التكنولوجيا الرقمية وهو عنف نفسي يمسّ بالصحة النفسية. فالشخص يتخفى وراء التكنولوجيات الحديثة ليمارس العنف من أبسط أشكاله إلى أكثرها تعقيدا وهذا أشد خطورة من العنف المادي الظاهر أو المكشوف على عكس العنف الرقمي الذي يكون مخفيا.

ويمكن لممارس العنف الرقمي أن يعتبر نفسه ضحية فيجيز لنفسه التصرف بكل حرية وبيئ رسائله العنيفة عبر الانترنت سواء بالكتابة أو بأي شكل آخر من أشكال التعبير. ويمكن القول أيضا إن العنف الرقمي أخطر من المادي لأنه يتسرّب إلى الذهن مباشرة ويغير نظرتنا إلى الأمور وإلى طريقة معالجتها فيصبح تصوّر الأشياء خاطئا وينتج عنه التعامل الآلي بلا إرادة وهذا خطير جدا.

كيف يمكن للأسرة والمجتمع أن يساهموا في حماية الأطفال والنساء من العنف الرقمي؟

المراقبة أولاً وأخيراً من طرف الوالدين، ثم المدرسة في مرتبة ثانية والعائلة التي يجب أن تبني وتطور التفكير النقدي لدى الطفل أولاً والمرأة ثانياً.

من المهم أن يسأل الطفل لماذا؟ وكيف؟ التفسير والتفاعل يولد التفكير لديه أما بالنسبة للمرأة فيجب أن تحمي نفسها من خلال التشاركية وذلك بحضور الدورات التكوينية التي تنظمها الجمعيات وحلقات النقاش التي من خلالها يمكن أن تناقش تجارب الآخرين وتتعلم من أخطائهم وتستفيد من تجاربهم الناجحة. التثقيف مهم أيضاً، ولا ننسى أن استراتيجية الدولة ورؤيتها في هذا الإطار مهمة جداً لخلق حماية للطفل والمرأة.

ماهي السبل لبناء المهارات الرقمية عند النساء والأطفال والشباب لتعزيز قدرتهم على حماية أنفسهم من العنف الرقمي دون التعرض إليه؟

الحل يكمن في التكوين وتبادل التجارب المعيشة والتشاركية من خلال العلاج بالمجموعات. كما أن التوعية مهمة خاصة للأطفال وعدم معاقبتهم عند القيام بالأخطاء بل السعي إلى توعيتهم لأنها السبيل الوحيد لحمايتهم. كما أنه من الضروري العمل على تغيير المفاهيم والتصورات الخاطئة لأنها تصبح أقوى من الواقع إذا أخذت مسلماً دون تفكير.

منال الطرابلسي

أنفسنا غير مستعدين أو بالأحرى غير مؤهلين للتعامل مع هذا الوافد الجديد.

وأرى أنه من الضروري التمكن من معنى الرقمي خاصة مع عدم قدرة الدولة على الحد من المواقع الممنوعة أو غلقها أو حتى رقابتها. ولذلك يقتضي هذا الإجراء تكوين المهندسين وتقديم الحلول حتى نحتمي من هذا الوهم الخطير باعتبار أننا لا نتحكم في التكنولوجيات الحديثة ولا نملك رؤية واضحة للتعامل معها بكل أمن ومواجهة سلباتها وفي الوقت نفسه الاستفادة من إيجابياتها واستغلالها بما يخدم مصلحتنا.

الذكاء الاصطناعي. هل يمكن القول إن له نفس الآثار النفسية التي خلفها العنف الرقمي على الطفل والمرأة؟

الذكاء الاصطناعي يتبع الموجة الرقمية التي نعيشها حالياً، فهو غير جديد ظهر في السبعينات ثم وقع نقده نقداً شديداً في أوروبا وأمريكا على أنه يعتبر الشخص آلة فوق التخلي عنه لأن هدفه ربحي بالأساس وأصحاب المؤسسات أرادوا استغلاله في زيادة الإنتاج. فظهرت موجة كبيرة حينها للدفاع عن اليد العاملة وتم التخلي عنه باعتبار أن الإنسان ليس آلة منتجة.

عاود هذا المصطلح التقني الظهور مجدداً منذ ما يقرب عشرة سنوات في سياق جديد وهو الاستفادة من هذه الآلة في مجالات أخرى مثل التنبؤ بالأخطاء على المدى القصير والبعيد. لكن هذا لا يمنع أن له سلبات. فالذكاء الاصطناعي لا يمكنه أن يقرر مصير الإنسان ويجب على الشخص أن يتحكم فيه لا العكس وأن يوجهه وفق مصلحته.

الوقاية من العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهله التكنولوجيا ضرورة اعتماد نظرة تشريعية شاملة

«الجريمة المرتكبة في الفضاء الحقيقي». ويبقى الاختلاف مختصراً في مدى قدرة الضحية والأجهزة المعنية على توفير «الاثبات الرقمي للجريمة» بما يمكن من الوصول إلى المعتدين والكشف عن هويتهم.

تشتت النصوص التشريعية

بالنظر إلى المنظومة التشريعية، رغم ثرائها، فإننا لا نجد نصاً شاملاً للعنف الرقمي وخاصة منه العنف المسلط على النساء والفتيات، حيث بقيت معالجة هذه الإشكاليات تستند إلى جملة من النصوص المشتتة يتناول البعض منها العنف المسلط على النساء عموماً وأخرى الجريمة الرقمية تحديداً.

وتعتمد الترسانة التشريعية في مجال التعاطي مع اشكالية العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهله التكنولوجيا على جملة من المراجع القانونية والتشريعية لعل أهمها الدستور التونسي، حيث أكد الفصل 25 التزام الدولة بحماية كرامة الذات البشرية والحرمة الجسدية، ومنع التعذيب المعنوي والمادي. وفي نفس السياق، شدد الفصل 30 من الدستور على أن الدولة تحمي الحياة الخاصة وسريّة المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية مع ضمان الحق في الإعلام والنفاد إلى المعلومة وإلى شبكات الاتصال (الفصل 38).

تعدّ الترسانة التشريعية في تونس جملة من القوانين والنصوص التي تؤطر مجالات حماية النساء والفتيات من كافة أشكال العنف، ومنها بالخصوص القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. ويتميّز هذا النص بالشمولية من خلال تبني المشرّع لتعريف موسّع للعنف المسلط على النساء، حيث جاء في الفصل الثالث منه تعريفاً للعنف ضد المرأة باعتباره: «كل اعتداء مادي أو معنوي أو جنسي أو اقتصادي ضد المرأة أساسه التمييز بسبب الجنس والذي يتسبب في إيذاء أو ألم أو ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي للمرأة ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان من الحقوق والحريات، سواء في الحياة العامة أو الخاصة». كما جاء في القانون الأساسي تفصيلاً دقيقاً لأصناف هذه الاعتداءات.

وتتميّز المنظومة التشريعية التونسية في المجال، بصبغتها العامة، في تعاطيها مع العنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاء الرقمي بمختلف أشكاله، حيث «لا يتم التفريق في الجرائم بين ارتكابها مادياً أو بواسطة أنظمة المعلوماتية»¹. كما يتشابه التوصيف لأركان «الجريمة الالكترونية» أو

¹ أنوار منصري وشيماء الرباحي (2021) واقع النصوص القانونية والتعاطي القانوني والمؤسسي مع العنف الرقمي ضد النساء في تونس، منشورات الكريديف.

بينها وسائل ذات علاقة بالفضاءات الرقمية نذكر منها الصور أو الرموز أو وسائل الإعلام السمعي والبصري أو الإلكتروني.

- القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 مؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، الذي جاء في فصل الأول منه «منع كل أشكال الاستغلال التي يمكن أن يتعرض لها الأشخاص وخاصة النساء والأطفال ومكافحتها بالوقاية من الاتجار بهم وزجر مرتكبيه وحماية ضحاياه ومساعدتهم».

مسار جزائي موحد

وفي تناسق مع مساق التشريعات المتوقّرة حاليا، فإنّ إجراءات التتبع والتعهد في قضايا العنف المسلّط على النساء والفتيات الذي تسهّله التكنولوجيا، هي ذات الإجراءات المنصوص عليها في إطار القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017، وهي من مشمولات:

- 1 - الفرقة المختصة في جرائم العنف ضدّ المرأة بمنطقة الأمن أو الحرس مرجع نظر سكاني الضحية
 - 2 - الوحدة المركزية المختصة بالبحث في جرائم العنف ضدّ المرأة بالإدارة الفرعية للوقاية الاجتماعية بإدارة الشرطة العدلية، التي أحدثت، منذ سنة 2018، فرقة مكافحة جرائم تكنولوجيايات الاتصال تابعة لها².
 - 3 - التوجه بشكاية في شكل عريضة إلى المحكمة الابتدائية مرجع نظر سكاني الضحية
- ويطرح هذا الجانب تعقيدات هامة أمام

من ناحية أخرى، خصصت المجلة الجزائية تعريفا ل«التحرش الجنسي» باعتباره إمعانا في مضايقة الغير، باستعمال وسائل مختلفة من خلال¹:

- التكرار في المضايقة.
- إتيان العنف بالأفعال والأقوال وحتى الإشارات.
- الغاية الجنسية لإشباع رغبة الشخص المتعمّد التحرش أو رغبة الغير.

كما نصّت مجلة الإجراءات الجزائية، في ذات السياق، على جملة من الأحكام أخذت بعين الاعتبار خصوصيات المجال الإلكتروني، من ذلك واجب حماية المعطيات الشخصية والهوية الالكترونية والمعطيات الخاصة التي يتم تبادلها عبر شبكة الأنترنت وشبكات الاتصال.

وإجمالاً، يستند تنظيم الفضاء الإلكتروني إلى جملة من النصوص نذكر منها:

- القانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 يتعلق بإصدار مجلة الاتصالات، الذي ينصّ في فصله 86 على العقوبة السجنية والخطية المالية ل«كل من يتعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات».

- المرسوم عدد 115 لسنة 2011 مؤرخ في 2 نوفمبر 2011 يتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، الذي مكن من تحديد الوسائل المعتمدة في التحريض والاعتداء على الحرمة الجسدية أو الاغتصاب، فكان من

² قرار وزير الداخلية المؤرخ في 29 أوت 2018

¹ نصّة كوثر <http://x.infochallenge.com>

ويعتمد مسار تتبع المعتدين في الفضاءات الرقمية بالأساس على الخدمات التي توفرها مؤسسات عمومية مختصة في معالجة البيانات والأمن الرقمي وهي غالبا ما تكون مرجع نظر عند متابعة جريمة العنف المسلط على النساء والفتيات التي تسهّلها التكنولوجيا. ونذكر من بينها:

الجهات الأمنية على مستوى تفعيل مقتضيات القانون الأساسي 58 لسنة 2017 بخصوص جرائم العنف الذي تسهّله التكنولوجيا نظرا لاختلاف معالم الجريمة الالكترونية المرتكبة في العالم الافتراضي مع خصوصيات الجريمة في الفضاء الحقيقي. كما تبرز الصعوبات على مستوى تقنيات التعرّف على هوية المعتدي الرقمي نظرا لقدرته الفائقة على التخفي.

الوكالة الفنية للاتصالات

الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية

الوكالة التونسية للإنترنت

الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية

مجلس متابعة استعمالات المعرّف الوحيد للمواطن

المؤسسات الوطنية

أيّ حلول؟

مع الظهور المتسارع للعنف السيبراني وتنوع أساليبه وأصنافه، تتضح الصعوبات التي تواجهها الجهات المعنية بالمتابعة للجرائم الإلكترونية عموماً وبشكل خاص، العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهله التكنولوجيا، ومن ذلك بالخصوص وزارات الصف الأول ومن بينها وزارة الصحة والداخلية. أمّا على المستوى القضائي، فغالباً ما يتم الاعتماد على فقه القضاء للفصل في مثل هذه القضايا، نظراً لعدم توفر النصوص التشريعية الخصوصية أو لعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية المتسارعة.

بالتوازي، يمكن اعتبار انضمام تونس، في الآونة الأخيرة، إلى اتفاقية مجلس أوروبا للجرائم الإلكترونية وتوقيعها، سنة 2024، على معاهدة بودابست من العوامل التي تؤثر على وجود عزم واضح لتطوير الأدوات التشريعية والترسانة القانونية بما يساهم في تحقيق التناسق ما بين التحديات المطروحة في المجال والقيم والالتزامات التي تضمنها الدستور التونسي في مجال حماية حقوق المرأة والكرامة الإنسانية من جهة والالتزامات الدولية، من جهة أخرى.

الوكالة الفنية للاتصالات¹ التي تتولى تأمين الدعم الفني للأبحاث العدلية في جرائم أنظمة المعلومات والاتصال، من خلال:

- تلقي ومعالجة أذون البحث ومعاينة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال الصادرة عن السلطة القضائية طبقاً للتشريع الجاري به العمل،
- التنسيق مع مختلف مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات ومشغلي شبكات النفاذ ومزودي خدمات الاتصالات فيما يتعلق بالمهام الموكولة إلى الوكالة طبقاً للتشريع الجاري به العمل،
- استغلال المنظومات الوطنية لمراقبة حركة الاتصالات في إطار احترام المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والأطر القانونية المتعلقة بحماية المعطيات الشخصية.

الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية، التي تؤمن «اليقظة التكنولوجية» في مجال السلامة المعلوماتية. وهي تساهم في اقتراح «الإجراءات الاستباقية والحماائية» من مختلف الأنشطة الإجرامية في الفضاء الرقمي. وتوفر الوكالة خدمات مساندة وتوجيه من خلال مركز الاستجابة للطوارئ الذي يوفر مركز نداء واستماع وتوجيه إلى الجهات القضائية.

¹ الفصل الثاني من الأمر الحكومي عدد 4506 لسنة 2013 المؤرخ في 6 نوفمبر 2013 يتعلق بإحداث الوكالة الفنية للاتصالات وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.



بحوث ودراسات

الدكتورة هدى الحاج قاسم:

«الأخطر من العنف الرقمي .. ذلك العنف الذكي
في عالم الميتافيرس الافتراضي»



يشهد العالم اليوم تطورات متسارعة في استخدام التكنولوجيات الاتصال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي مع ما يؤشر ذلك من تأسيس لعالم الميتافيرس الافتراضي في سياق تتقاطع فيه الإيجابيات التي يحملها الانتقال الرقمي بعديد الممارسات المستجدة والخطيرة من ذلك ظهور سلوكيات العنف الرقمي الممنهج والمقصود الذي استحال، وفق الدكتورة هدى الحاج قاسم، إلى «نموذج سوسيو اقتصادي».

وترى الباحثة في علم الإعلام والاتصال أنه من الضروري أن نشدد اليقظة لأن المخاطر أصبحت مضاعفة مع ظهور التطورات الجديدة في المجال الرقمي مع الظهور المتسارع لعالم الميتافيرس الافتراضي. لتقديم اضاءات حول هذه الظواهر المستجدة كان لنا هذا الحوار:

على ممارسات تُلغي الحواجز بين الهويات الثقافية، وتجرد القيم المحلية من سلطتها، وتفرض الانصهار ضمن مجموعة عالمية يسيطر عليها فكر العولمة الذي تقوده استراتيجيات استهلاكية رأسمالية غاياتها ربحية بحتة. ولئن كانت الفضاءات الرقمية الاجتماعية تستند إلى السياسات الترويجية والإشهارية والتسويقية للمحافظة على ديمومتها وتوسعة رقعتها على الإنترنت عبر استقطاب المزيد من المستخدمين للتكنولوجيات الرقمية، إلا أنها تلجأ كذلك إلى توظيف العنف الرقمي باعتباره نموذجاً سوسيو-اقتصادياً وأداة لدفع نسق انتشار المضامين الرقمية، عبر تأجيج بؤر التوتر الرقمي والهيمنة على الفكر البشري والتحكم فيه وتحويل وجهات اهتمامه وإلهائه بخطابات الفوضى والتفاهة. فالمنصات الرقمية تضع على ذمة مستخدميها حلولاً تقنية متنوعة ومتطورة للانخراط في ممارسة العنف الرقمي عبر تجلياته المختلفة، وهي بذلك لا تسعى فقط لإنجاح استراتيجياتها التجارية، وإنما لبناء مجتمعات رقمية افتراضية مخترقة في أمنها النفسي والاجتماعي والمادي وحتى الجسدي، وفق ما يخطط له النظام العالمي الجديد. فالعنف الرقمي يخلف تأثيرات جسيمة على النسيج الاجتماعي، حيث يتم التلاعب بنفسية الضحية، بالإضافة إلى إمكانية المس من مكانتها ووضعها وعلاقاتها الاجتماعية، وإلحاق الأضرار المادية بها، وحتى الجسدية لأن العنف الرقمي على الشبكات يمكن أن يمتد إلى الواقع المادي وتكون له تبعات خطيرة. كما يحدث، من زاوية أخرى، أن يتم نقل إشكالات من الحياة اليومية إلى الشبكات الرقمية التي توفر عامل التخفي مثلاً، للتكيل بالضحية والإساءة لها وترويعها والهيمنة عليها.

كيف يمكن أن نعرف ملامح وأبعاد العنف الرقمي في المجتمع الافتراضي اليوم؟

في العصر الحديث، الذي تحكمه مبادئ النظام العالمي الجديد، تفاقم العنف في المجتمع الدولي، على اعتبار أن قيم العولمة وطابعها الممارس، لم تستجب كلها لتطلعات الشعوب، ولم تجلب للإنسانية لا الأمن ولا الاستقرار ولا العدالة، إذ أنها تقوم على منطق الاستغلال باسم الحرية كما يقول بيار بورديو (Pierre Bourdieu). ويمكن اختزال الرؤية المسيطرة حول العولمة في الفترة الراهنة، في تلك «النظرة الرقمية» التي تحتوي التعددية الثقافية للمجتمعات وخصوصياتها وإيديولوجياتها، وجعلها منصهرة في بوتقة واحدة. فالصراعات المنتشرة في العالم اليوم بينتها رقمية بالأساس، حيث ساعدت المنظومة الشبكية العالمية على تفشي ظاهرة العنف، ولكن في ثوب رقمي يُعبر عنه وفق مصطلحات عديدة بينها «العنف الرقمي» و«العنف الإلكتروني» و«العنف السيبراني» و«العنف المرتكب عبر تكنولوجيات الاتصال». ويعكس العنف الرقمي جرائم رقمية تُنفذ عن بعد وتُخلف آثاراً عميقة تهدد أمن الأفراد والمجتمعات، وهو لا ينبع من مجرد تعميم استعمال التكنولوجيات الرقمية في العالم، ولكن من حيث أسلوب استغلال هذه التكنولوجيات وغايات توظيفها.

كيف يمكن تفسير الخطورة الحقيقية للعنف الرقمي؟

تأخذ المحامل الرقمية المجتمع اليوم نحو «حياة ثانية» تتأسس فيها المجتمعات الرقمية والافتراضية

الحقيقة والخيال لعرض صورة متجددة للمجتمع، فيها الكثير من متعة الاستخدام والتحليق في فضاء جديد، ولكن تشوبها أيضا ممارسات مستجدة للعنف الرقمي.

هل من أمثلة عن ممارسات للعنف الرقمي على منصات الميتافيرس؟

سُجّلت أحدث مظاهر العنف الرقمي في عالم الميتافيرس الافتراضي في سنة 2021، حيث جدت أول حادثة اغتصاب افتراضي في تاريخ الإنسانية، لامرأة إنجليزية تدعى نينا جين باتيل (Nina Jane Patel)، وهي أم لأربعة أطفال يبلغ عمرها 43 سنة. وقد حرصت الصحفية على تجربة تقنية الميتافيرس، عبر الدخول إلى تطبيق هوريزون وورلدز (Hori-zon Worlds) التابع لشركة ميتا (Meta) المالكة لموقع التواصل الاجتماعي فايس بوك (Facebook)، فاختارت شخصية افتراضية رمزية أو «أفاتار» (Ava-tar) لتمثيلها، إلا أنها تعرضت في غضون السنتين الثانية الأولى من انضمامها إلى الفضاء الافتراضي، للتحرش اللفظي والجنسي من قبل شخصيات رمزية ذكورية، ثم لاغتصاب صورتها الرمزية من بعد ذلك. وبالرغم من أن هذا الحادث يبقى افتراضيا، إلا أن ضحيته أكدت أنه صدمها وأهانها، وشعرت فيه كما لو أنها تعرضت للاغتصاب في الواقع، نظرا لأن التصميم الفني المتقن للبيئة الافتراضية لا يمكن العقل والجسد من التمييز بين التجارب الافتراضية والواقعية، بما من شأنه أن يجعل من الاستجابة الجسدية والنفسية للاعتداء الافتراضي تبدو كما لو أنها حدثت في الواقع.

وتواترت أحداث العنف الرقمي في العالم في السنوات الأخيرة، وخاصة منها تلك التي تجري

هل يأخذ العنف الرقمي اليوم منحى جديدا مع تطور أدوات الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات المستحدثة الأخرى؟

في السنوات الأخيرة، بدأت تصورات العولمة تتجسد على المستوى العملي، حيث يسيطر على العالم مشروع بناء عالم «الميتافيرس» الذي تزدوج فيه الحقيقة والخيال، بفضل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز والواقع الافتراضي وغيرها من التكنولوجيات المتطورة. والميتافيرس هو شبكة واب لعوالم افتراضية واسعة الانتشار، ومتداخلة جزئيا فيما بينها، لتعزيز العالم المادي، ومن أبرزها نجد منصات الألعاب الافتراضية. وتساعد هذه العوالم الافتراضية المستخدمين الممثلين بشخصياتهم الافتراضية على التواصل والتفاعل فيما بينهم، وعلى تجربة واستهلاك المحتوى الذي تم تطويره للمستخدمين، في بيئة غامرة، قابلة للتطوير، متزامنة، ودائمة. ولئن كان مصطلح «الميتافيرس» ظهر لأول مرة في العالم في سنة 1992، بعد أن سبقته عديد الاستخدامات التكنولوجية التي تؤسس لعالم الميتافيرس، إلا أن هذا الفضاء الافتراضي لا يزال قيد البناء في العالم، حيث تُرجح إمكانية ظهور «الميتافيرس الواحد» بعد عشر سنوات من الآن على الأقل. وفي عالم الميتافيرس، ينغمس المستخدمون في بيئة تمزج بين الواقع والخيال، ليعيش تجارب غامرة تقوم على أساس مبدئ «صناعة المشاعر»، وتنبثق عنها تمثيلات أو حقيقة جديدة للمجتمع. وليست هذه البيئة الافتراضية حينئذ إلا «مجتمع ما بعد الحقيقة» أو «الميتا-مجتمع»، لأن المجتمع زمن الميتافيرس تتغير معاملته حيث يُدمج اليوم بين

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتوظيفها لبناء العالم الافتراضي الجديد، أصبح العنف الرقمي يأخذ أشكالا متجددة: فنحن اليوم أمام خطر العنف الذكي. فقد أصبح الإنسان اليوم مخترقا من قبل كل الأجهزة التكنولوجية التي يستعملها. ولأن الفرد في المجتمع أصبح لا يفصل عن الآليات الذكية، فقد صارت كل تفاصيل حياته وعلاقاته ومشاعره ومواقفه وأفكاره مدونة في سجلات قواعد البيانات الضخمة في العالم. فالإنسان تحاصره التكنولوجيا كلما ارتبط بشبكة الإنترنت، وتجذبه إلى واقع رقمي افتراضي، نَسج فيه حياة جديدة منفصلة عن عالمه الواقعي، وتهيمن عليها أشكال مستجدة من العنف الذكي.

ما المقصود إذن بالعنف الذكي وما تداعياته على المجتمع؟

إن العنف الذكي هو نتاج الثورة الذكية السائدة الآن في العالم، وهو عنف حديث النشأة في المجتمع، يرتكبه مستخدمو المنصات الذكية للتلاعب بضحاياهم والإضرار بهم. ولئن كان العنف التقليدي متأصلا في المجتمع المادي والحياة الواقعية، والعنف الرقمي يمارس في المجتمعات الرقمية عبر المنصات الرقمية، فإن العنف الذكي الذي تحتضنه بيئات افتراضية أنتجت تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز، يحبس الضحية في منطقة تقع بين الواقع والخيال، وفي هذه الجزئية يكمن خطر العنف الذكي، على مستوى نفسي واجتماعي وجسدي ومادي. فالكائن في العالم الافتراضي كثيرا ما يعيش اضطرابات نفسية وحتى عقلية بسبب عدم قدرته على إيجاد التوازن بين الواقع والخيال في ذهنه ومشاعره، إضافة إلى أن

في الميتافيرس، في حين فتحت العديد من ملفات القضايا الجنائية حول أحداث عنف رقمي في الميتافيرس، أبرزها التحرش والإغتصاب والتنمر وغيرها من الجرائم الأخرى التي وإن كانت منصات العالمين الرقمي والافتراضي قد استعدت منذ البداية لمجابهتها عبر تطوير خدمات وقاية وحماية من المستخدمين الغرباء والسلبيين، إلا أن الممارسات في الميتافيرس تعكس تناميا للعنف الرقمي في المجتمع، أصبح يأخذ أشكالا مبتكرة ولكنها أيضا مؤذية.

المخاطرة التي يكتسبها العنف الرقمي على منصات الميتافيرس؟

إن الأخطر من العنف الرقمي، ذلك العنف الذكي الذي يمارس في عالم الميتافيرس الافتراضي. فالميتافيرس الذي تؤسس له تقنيات متطورة بينها الذكاء الاصطناعي، لا يبدو فهمه واستيعابه في متناول الجميع من أفراد المجتمع بتفاوت مستوياتهم التعليمية والثقافية، لأن الميتافيرس يقبل عليه الشباب بكثافة، في ممارسات يصعب أحيانا على الأسرة فهمها وتبين مخاطرها. وإن في هذا العالم الافتراضي الجديد، تكمن خطورة العنف الرقمي المفزعة، حيث لا يمكن توقع العديد من الجرائم الرقمية التي يمكن أن تحصل لاحقا، على اعتبار أن البيئة الافتراضية التي تصنعها تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز ويتفاعل فيها المستخدم مع الأحداث والشخصيات، لا يمكن أن تُفصح للمجتمع عن تفاصيلها، باعتبارها تبقى فقط رهينة التجربة الغامرة التي يعيشها المستخدم الواحد بوعيه ومشاعره. وفي سياق «الثورة الذكية» التي يعرفها العالم عبر رواج

كيف يمكن التصدي حينئذ لهذه الظاهرة وأبعادها الخطيرة؟

إنّ التّصديّ لظاهرة العنف الرّقميّ وامتداداتها المستحدثة في سياق «الثّورة الدّكيّة»، يبدو ممكناً عبر اتّباع العديد من الإجراءات، حيث أصبح الجميع اليوم على درجة مقبولة من الفهم لمجالات استخدام وسائط الاتّصال وإمكانيّات التّفاد إلى الفضاءات الرّقميّة والافتراضيّة. وإنّ هذه التّحدّيات الكبرى التي يقف أمامها المجتمع اليوم، في ظلّ تنامي استخدام الوسائط الاتّصاليّة واستفحال إشكاليّات العنف الرّقميّ المقترنة بها، تستوجب التّصديّ لهذه الظّاهرة عبر أوجه عمل مختلفة ومتكاملة تشمل:

الشّخصيّات الاجتماعيّة الافتراضيّة الممثّلة برمز استخدام أو أفاتار (Avatar) لا يمكن لها إلاّ أن تنخرط في مسار تواصلٍ فيه الكثير من التّخفيّ والتّلاعب وحتّى التّحيل والاستفزاز. ولأنّ هذا العالم الافتراضيّ تديره المصالح المادّيّة وتنشأ فيه الكثير من المشاريع، فإنّ العنف الدّكيّ كثيراً ما تتجلّى له تأثيرات على المستوى المادّيّ وحتّى الجسديّ، حين يتعب الكائن في العالم الافتراضيّ من كلّ الضّغوطات النّاجمة عن ازدواجيّة الواقع بالخيال في حياته. ولقد بات دور الأسرة والمجتمع والدّولة حينئذ مهمّاً اليوم في وضع استراتيجيّات العمل النّاجعة لحماية أمن الأفراد من مخاطر العنف الدّكيّ الذي تُنتجه منصّات العالم الافتراضيّ.

• **سن التشريعات،** حيث بادرت العديد من الدّول في العالم إلى وضع الأطر القانونيّة اللاّزمة للتّصديّ لظاهرة العنف الرّقميّ ومعاقبة المذنبين وتعويض الضّحايا وإنصافهم. إلّا أنّ هذه المرجعيّات القانونيّة تبقى رهينة درجة وعي الدّولة بخطورة الجرائم الرّقميّة المرتكبة عبر الشّبكات الرّقميّة والافتراضيّة، حيث تكون تلك القوانين متفاوتة من دولة إلى أخرى من زاوية الجدوى الاجتماعيّة، بالإضافة إلى أنّ نسق التّطور السّريع للتّكنولوجيّات الرّقميّة وما يقترن به من ممارسات عنيفة مستجدّة، لا يمنح الكثير من الوقت للمؤسّسات للتّفكير في وضع السّياقات القانونيّة النّاجعة لِمَنع تفشّي ممارسات عنف رقميّ معيّنة.

• **التّربية على وسائل الإعلام الرّقميّ،** والتي يُقصد بها تنمية الحسّ النّقديّ لدى مستخدمي الوسائط الاتّصاليّة، فلا ينبهرون بها حتّى تسوقهم بلا وعي نحو متاهاتها، وإنّما يكون تواجدهم في الفضاءات الرّقميّة والافتراضيّة عقليّاً. وإنّ هذه الآليّة تُعدّ مسارا يعلّم الفرد في المجتمع الرّقميّ السّبل الأنجع لِفرض حضوره الفاعل في العالم الافتراضيّ والرّقميّ، ولكنّ مع اتّخاذ كلّ تدابير الحماية من الهجمات الرّقميّة والحرص على تكريس مبدئ السّلامة الرّقميّة عبر استخدام تطبيقات الأمن الرّقميّ وتوحيّ التّمشّي الرّقميّ الأسلم وتفادي التّفاد إلى الفضاءات غير الآمنة أو التّواصل مع مجهولين على شبكة الإنترنت.

• **قيَم المواطنة الرقمية**، والتي يمكن لها أن تساعد الفرد على الحفاظ على هويته في الفضاء الرقمي والافتراضي، والتفاعل مع المجموعة الدولية من منطلق خصوصياته المحلية العميقة. وإنّ تأصيل قيم المواطنة الرقمية لدى الفرد في المجتمع يكون من واجب الأسرة عبر التربية والمراقبة والعقاب أحيانا من أجل الإصلاح، ومن دور المؤسسة التعليمية بفضل التعليم والتوجيه وبناء القدرات المعرفية، ومن مهام مؤسسات المجتمع المدني بفعل التثقيف والتوعية والتشجيع على الممارسة المواطنية في الفضاء الرقمي.

• **الحلول التكنولوجية**، والتي تقتزن في درجة تفعيلها للحد من أخطار العنف الرقمي بمستوى وعي وثقافة وتعليم زائري العالم الافتراضي. إلا أنّ هذه الحلول التقنية لا تبدو ناجعة كلياً في مكافحة ظاهرة العنف الرقمي، نظراً لأنّ هذا العنف هو في حدّ ذاته أحد عوامل تحقيق الثروة لشركات التكنولوجيا هذه. فالمؤسسات الرقمية في العالم هي، من زاوية أخرى، دأمة التطوير لتطبيقات وبرمجيات ضارة لمستخدمي الإنترنت، تستهدفهم في شخصهم الرقمي من جهة، وتحرك دورة اقتصادية عالمية من جهة أخرى.

أجرى الحوار، منى المطيع



بحث بيبليوغرافي

دراسات استكشافية تميّط اللثام عن ظاهرة العنف المسلّط على النساء والفتيات في الفضاء الرقمي

اعداد منى المطيع



مثل العنف الذي تسهّله التكنولوجيا محور عدد من الدراسات الحديثة في تونس، اعتمد أغلبها مقارنة النوع الاجتماعي، باعتبار أنّ النساء والفتيات هنّ الفئات الاجتماعية الأكثر استهدافاً، ولكن أيضاً نظراً لأسبقية الهياكل الوطنية والمنظمات الإقليمية العاملة في المجال، في طرح هذه مسألة والبحث في وتبعاتها مع التركيز على الجوانب الاجتماعية والصحة النفسية للنساء والفتيات.

وبرز الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل متواتر، منذ سنة 2020، بسبب ارتفاع منسوب العنف ضدّ المرأة خلال فترة الحجر الصحي وما رافق ذلك أيضاً من تطور، غير مسبوق، في مجال استعمال تقنيات الاعلام والاتصال في الأنشطة الاقتصادية والثقافية والسياسية على المنصات الرقمية أين برز نشاط المرأة بشكل مميّز. كما تمّ خلال تلك الفترة الشروع في ادماج العنف الذي تسهّله التكنولوجيا ضمن «سلم تقييم الخطر على الحياة للنساء ضحايا العنف» الذي أنجزه، سنة 2020، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الامم المتحدة للسكان¹

¹ أنجز الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري وصندوق الامم المتحدة للسكان خلال تلك الفترة مطوية بعنوان «سلم تقييم الخطر على الحياة للنساء ضحايا العنف» تضمن إشارة إلى العنف الالكتروني الذي قد يعرّض الضحية إلى الابتزاز والاغتصاب أو الانتحار. <https://3NlfhZd/ly.bit/>

الميديا الجديدة...أولى المواضيع البحثية في تونس

كانت أولى الدراسات الاستطلاعية التي اهتمت بهذه الظاهرة في تونس تحت عنوان «العنف ضد النساء في الميديا الاجتماعية الفاسبوك نموذجاً» أنجزها الكريديف، سنة 2020 وأوصت الدراسة بالخصوص ب:

- إبرام اتفاقيات شراكة مع المؤسسات التربوية لمأسسة مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي
- تكثيف الدورات التدريبية لفائدة الإطارات التربوية بهدف نشر ثقافة التربية على حقوق الانسان والسلامة الرقمية وترسيخها لدى الناشئة
- وضع آليات تقنية لضمان أمن النساء والفتيات في الفضاء الرقمي
- وضع آليات اشعار على ذمة النساء المتعرضات لنوع من أنواع الجريمة الالكترونية عامة والفاسبوك خاصة
- وضع استراتيجية وطنية لمناهضة العنف الرقمي ضد النساء
- إرساء آليات رصد دائمة للعنف الرقمي المسلط على النساء من خلال تطوير موارد مراكز الدراسات والبحوث المختصة



كما خصص الكريديف، سنة 2021، عددا خاصا من «مجلة الكريديف»¹ إلى موضوع العنف الرقمي المسلط على النساء في مختلف المجالات إلى جانب نشر ورقات علمية اهتمت بالعنف السيبراني تجاه الناشطات في المجال السياسي والمجتمع المدني والصحفيات. كما أعد وثيقة مرجعية تناولت الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الرقمي بالاعتماد على شهادات حياة لنساء من مختلف الأعمار والانتماءات السيوسيوثقافية . وصدر عن الكريديف، سنة 2021، كتابا بعنوان: «واقع النصوص القانونية والتعاطي القانوني والمؤسساتي مع العنف الرقمي ضد النساء في تونس»²، جاء فيه جرد لمختلف النصوص القانونية

¹ <https://shorturl.at/TnbkG>

² أنوار منصري وشيماء الرياحي (2021) واقع النصوص القانونية والتعاطي القانوني والمؤسساتي مع العنف الرقمي ضد النساء في تونس، منشورات الكريديف.

كما اهتمت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن، بالموضوع في إطار دراسة بعنوان: «التقييم المؤسسي لوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي»² (2024)، أنجزها، بالتعاون مع اليونيسيف. وتركزت الدراسة حول العنف الرقمي والتهديدات التي تستهدف الأطفال ومن بينهم الطفلات والمراهقات. وجاء ضمن الاستنتاجات أن الفتيات يتأثرن بشكل غير متكافئ بالحسابات الوهمية التي تسعى إلى الاستيلاء على الصور ومقاطع الفيديو لأغراض الابتزاز. وأنه لا يتم إبلاغ الأولياء خوفا من المساءلة في صورة الوقوع ضحية للابتزاز بسبب الأعراف المجتمعية الأبوية. وأوصت الدراسة ب:

- وضع قواعد ارشادية للقطاع الخاص بشأن حماية الأطفال عبر الإنترنت، والاستفادة من إرشادات الاتحاد الدولي للاتصالات في هذا الخصوص مع ملاءمتها مع السياق التونسي.
- دعم قدرات المتدخلين الأساسيين لضمان التطبيق المتسق والعاقل للقوانين والسياسات القائمة، وصياغة آليات المساءلة اللازمة يشمل التدريب الأطراف المعنية
- تنظيم حملات توعية لتسهيل الولوج للخدمات وكسر العقبات التي تحول دون الإبلاغ عن الابتزاز والتحرش الجنسي عبر الأنترنت، مع تعزيز ثقافة الحوار المفتوح والأمن بين الأولياء والأطفال.

المعتمدة في التعاطي القانوني والقضائي مع هذه الظاهرة.

ومن جهته، اهتمّ مرصد مناهضة العنف ضدّ المرأة بالموضوع حيث خصص محورا، ضمن دراسة «التأثير السبيري والمعايير الاجتماعية والجنسانية المحددة»¹ (2022)، لبحث موضوع العنف الرقمي من خلال تحليل مضمون عينة من المنشورات على شبكات التواصل الاجتماعي للمؤسسات إعلامية السمعية البصرية. وبينت الدراسة أن الفضاءات الرقمية تعيد إنتاج ما تفرزه الفضاءات الحقيقية من عنف تجاه المرأة. كما أن الخطاب المتداول بخصوص النساء في هذه الفضاءات هو نتاج تفاعلات مبحرين يحملون خطابا معاديا للمرأة.



¹ in Etude « La cyberviolence et les normes sociales et sexospécifiques » pour l'identification des normes sociales et sexospécifiques discriminatoires à l'origine des Violences Fondées sur le Genre, Siheem NAJAR et Arbi DRID, Rapport Final toires à l'origine des VFG

² التقييم المؤسسي لوقاية الأطفال وحمايتهم من العنف في الفضاء الرقمي-وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن-اليونيسيف-2024 <https://shorturl.at/vzpnh>

رسالة ختم الدروس ماجستير بحث في علم النفس الاجتماعي والمنظمات حول: التحرش والانتزيت في الوسط الطلابي². كما نذكر رسالة الدكتوراه بعنوان: اعتماد أداة باللغة العربية لقيس التحرش الإلكتروني والدراسة التي نشرت لاحقا حول نفس الموضوع (سنة 2022)³. وجاء في الدراسة أنه من الصعب معرفة مدى انتشار هذه الظاهرة في تونس نظرا لعدم توفر الأدوات التي تمكن من التحقق من صحتها. وتتمثل الأداة المقترحة في استبيان باللهجة التونسية. وقد تمّ التحقق من صحة بناء الاستجواب وموثوقيته من خلال تجربته على عينة تضمّ 962 من الشباب المراهق.

ومن جهة أخرى، تمّ تناول الموضوع من خلال نشر نتائج بحوث ودراسات ميدانية في مجلات عالمية محكمة، اهتمت بمجال الصحة النفسية. ونذكر من بينها دراسة حول أثر العنف الرقمي على التلاميذ والمراهقين عموما بعنوان⁴ «إيذاء من خلال التحرش الرقمي لدى المراهقين في الوسط المدرسي والعوامل المرتبطة به». وبيّنت الدراسة الميدانية التي أنجزت في جهة

• دعم التنسيق المؤسسي لحماية الطفولة والعمل على دمج حماية الطفل عبر الإنترنت في برامج وخدمات جميع الوزارات ذات العلاقة بالطفولة، بما في ذلك وزارة التربية



اهتمام محتشم في الجامعة التونسية

كان حضور موضوع العنف الذي تسهّله التكنولوجيا، بشكل عام، والعنف المسلّط على النساء والفتيات في الفضاءات الرقمية بشكل خاص محتشما ضمن البحوث المنجزة في الجامعة التونسية حيث لا نجد ضمن مدونة البحوث سوى بعض الأعمال البحثية، نذكر منها رسالة ختم الدروس ماجستير البحث في النوع والثقافة والمجتمع بعنوان «العنف السيبراني المبني على النوع الاجتماعي في تونس - تحليل عينات»¹ أو

² Agaguenia Maha (2010). Le Harcèlement et l'internet chez les étudiants. Mémoire de Mastère de Recherche en Psychologie Sociale du Travail et des Organisations. Faculté des Sciences Humaines et Sociales. Tunis. Année universitaire 2010-2011.

³ Arabic validation of a cyberbullying assessment instrument [Validation arabe d'un instrument d'évaluation du cyberbullying] Sahli L, Aut. ; bourgou S, Aut. ; Haj Amor S, Aut. ; Belhadj A, Aut. | 2023 | p. 577-581 ENCEPHALE (n°6 vol 49, paru le 01/12/2023)

⁴ M. Ghardallou, A. Mtiraoui, A. Amara, D. Ennamouchi, J. Sahli, C. Zedini, A. Mtiraoui. Faculté de médecine de Sousse, Département de médecine communautaire, Sousse, Tunisie et Faculté de médecine de Sousse, Laboratoire de recherche LR12ES03, Sousse, Tunisie. 2023 <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0398762023003061>

¹ (أميرة اليعقوبي 2021) الفتيات والنساء والعنف الرقمي، كلية الآداب والفنون والانسانيات-منوبة. السنة الجامعية 2020-2021

جمعية «أصوات نساء» بعنوان: «العنف الرقمي - الافتراضي المسلط على الناشطات في المجال العام، سنة 2022». وخلصت الدراسة إلى أنّ منسوب العنف في الفضاءات الرقمية هو في علاقة مباشرة مع ما تتضمنه خطابات الكراهية من استهداف للمرأة وأن هذا العنف يمكن أن يتحوّل إلى عنف إجرامي في الفضاء الحقيقي. وجاء ضمن التوصيات دعوة إلى:

- تنظيم حملات تحسيسية رقمية للتوعية



- مخاطر العنف السيبراني والتعريف بمظاهره وأشكاله وآثاره.
- نشر ثقافة اللاعنف والتربية على حقوق الإنسان
- تنظيم دورات تدريبية خاصة للطلبة والتلاميذ في مجال الأمن الرقمي.

الدراسات الإقليمية ... تونس نموذجاً

اهتمت الدراسات المنجزة على المستوى الإقليمي بأوضاع المرأة في تونس نظراً لحضور المرأة التونسية بكثافة على شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بدول المنطقة، وهو ما يجعلها أكثر عرضة

الكاف أنّ التحرش الرقمي يمثل مشكلة خطيرة في مجالي الصحة العامة والتعليم. وأنّ المراهقين يواجهون هذا الخطر بسبب كثرة استخدامهم للإنترنت والولوج المتواتر إلى مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والهواتف المحمولة والأجهزة اللوحية. وجاء ضمن نتائج البحث أنّ نسبة التعرّض للتحرش الرقمي تقدر بـ 14.3 بالمائة وأنّ الفتيات يواجهن خطورة أكبر. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالموضوع خاصة على المستوى الوقائي والتوعوي.

كما اهتمت بعض الدراسات بالعنف الرقمي المسلط على النساء الناشطات في المجتمع المدني أو السياسي ونذكر منها الورقة العلمية بعنوان: «الاتصال السياسي من منظور النوع الاجتماعي: البرلمانيات التونسيات زمن تكنولوجيات الاعلام والاتصال والانترنت»¹ (2013) التي تناولت تعرّض المترشحات إلى عضوية المجلس التأسيسي إلى التحرش الرقمي وما عايشنه من حملات تشويه على صفحات التواصل الاجتماعي.

الناشطات في الحياة العامة محور اهتمام المجتمع المدني

تركزت الدراسات التي أعدتها مكونات المجتمع المدني حول العنف الرقمي على معاناة العنف الذي يستهدف الناشطات في المجال الجمعياتي أو السياسي. ونذكر من ذلك الدراسة التي أعدتها

¹ Mouna Mtibaa (2013). «La communication politique par le genre : Les parlementaires tunisiennes à l'heure des TIC et de l'Internet» Colloque : La communication politique dans le monde arabe et en Afrique : les approches et les mécanismes de sa pratique (Tunis 25-26 avril 2013). IPSI.

النساء هنّ ضحايا التحرش الجنسي وهي من المسائل التي تؤثر بشكل عميق على صحة النفسية للضحايا ورفاهيتهن بشكل عام. كما بينت الدراسة أنّ هذا العنف غير مرتبط بمؤشرات الفئة العمرية أو مكان الإقامة أو المستوى التعليمي بل أنّها مرتبطة بالتواجد المستمر على شبكات التواصل الاجتماعي وتكرار استخدام الإنترنت. وأوصت الدراسة ب:

- توفير الاستخدام الآمن للإنترنت للنساء من أجل التقليل من المخاطر
- توعية النساء بمخاطر العنف الرقمي ولكن مع التأكيد على الجوانب الإيجابية للتواجد على الانترنت
- التعرف أكثر على المعتدين والعمل على ادخال تغييرات في سلوكياتهم على الانترنت
- ادراج استراتيجية الوقاية من العنف الرقمي ضمن نقاش عام يشمل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس.



للعنف الرقمي وتبعاته. ونذكر في هذا الخصوص الدراسة التي أنجزها، سنة 2015، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» حول «المرأة العربية في النقاش الافتراضي، دراسة في تمثّلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفيسبوك»¹ والتي جاء من بين توصياتها:

- تشجيع الباحثين والباحثات على الاهتمام بدراسة مختلف إشكاليات استخدامات النساء للميديا الجديدة ونتائج الهوية الرقمية على انخراط النساء في الفضاءات الافتراضية
- توعية الميديا المهنية بضرورة وضع موثاق أخلاقية خاصة بالميديا الاجتماعية تتضمن مبادئ تتعلق بالتمييز ضدّ المرأة وبالأدوار النمطية وباستخدام أساليب عدائية وعنيفة في التفاعل بين المشتركين في الصفحة

أمّا بخصوص البحوث المنجزة خلال السنوات الأخيرة، فنذكر الدراسة التي أنجزها صندوق الأمم المتحدة للسكان، سنة 2023، بالتعاون مع وزارة الصحة، بعنوان «العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا والصحة النفسية: الأصناف والأثر على جودة الحياة»² والتي جاء فيها بالخصوص أنّ من بين ضحايا التحرش الرقمي يوجد ما يعادل 31 بالمائة من

¹ كوثر (1015) المرأة العربية في النقاش الافتراضي، دراسة في تمثّلات المرأة في صفحات الميديا التقليدية في الفيسبوك <https://bit.ly/36/ulh14>

² UNFPA (2023) Les violences basées sur le genre facilitées par la technologie en Tunisie : Prévalence, types et impact sur la qualité de vie et la santé mentale des victimes <https://tunisia.unfpa.org/fr/publications/les-violences-fond%C3%A9es-sur-le-genre-facilit%C3%A9es-par-la-technologie-en-tunisie>

شبكات التواصل الاجتماعي ومناهضة العنف الرقمي المسلط على النساء والفتيات.

• إنشاء مجموعة تفكير متعددة الأطراف تجمع مختلف الجهات الفاعلة في المجال بهدف وضع آليات مشتركة لجمع المعطيات أو إنجاز البحوث الأكاديمية أو القيام بعمليات الرصد للمضامين الإعلامي والاشهارية التي تسوّق لصورة غمطية ومسيئة للمرأة.

كما صدرت، سنة 2022، دراسة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعنوان «العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربية ومن بينها تونس»² فقد جاء ضمن نتائج الاستبيان الذي أنجزته، أنّ 46.7 بالمائة من النساء في تونس أبلغن عن العنف عبر الانترنت الذي تعرضن له. كما بينت الدراسة أنّ العنف على الانترنت وخارجه مترابطان. وأوصت بالعمل على:

• إطلاع مستخدمي ومستخدمات الانترنت على البروتوكولات وأماكن الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والفتيات على الانترنت والعنف الذي تيسره تقنيات المعلومات والاتصال، وكيفية الوصول إلى الخدمات الأساسية على الانترنت

• العمل مع الجهات التي تقدم الخدمات

كما أصدر، في نفس السياق، مكتب شمال افريقيا والشرق الأوسط لمنظمة المادة 19، سنة 2023، وثيقة مرجعية بعنوان «آليات تعزيز حرية التعبير ومناهضة العنف والتمييز المسلط على النساء والفتيات في المنصات الرقمية لوسائل الإعلام التقليدية في تونس»¹ تضمنت تحليل مضمون تعليقات الجمهور بخصوص عينة من المنشورات على الصفحات الرسمية لوسائل الإعلام التقليدية. وجاء من بين التوصيات:



• تنظيم أنشطة في مجال التربية على الإعلام في المدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية، بمشاركة الصحفيين/ات والمؤسسات الإعلامية، حول مواضيع تهم الأمن على

² هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2022) لعنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي: رؤى من دراسة متعددة الأقطار في الدول العربي <https://bit.ly/3MfWBJB>

¹ -منظمة المادة 19 (2022) آليات تعزيز حرية التعبير ومناهضة العنف والتمييز المسلط على النساء والفتيات في المنصات الرقمية لوسائل الإعلام التقليدية في تونس <https://shorturl.at/sJKQ1>

- ضرورة سحب المضافين التي تكرر العنف ضد النساء والإبلاغ عنها
- تطوير ملكة النقد لدى الشباب واحترام مبادئ المساواة بين النساء والرجال وقيم حقوق الإنسان.
- وضع دليل معلومات حول العنف السيبراني والتحرش السيبراني الجنسي.

الحكومية، ولاسيما قطاع الشرطة ومنظمات المجتمع المدني ووسطاء الانترنت، من أجل تطوير خدمات مناسبة لفائدة الناجيات من العنف الرقمي.

- دعوة وسطاء الانترنت إلى توفير إجراءات الإبلاغ وتقديم الشكاوى ميسرة وشفافة فيما يتعلق بالعنف الرقمي بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي،

- تيسير الوصول إلى خطوط هاتفية مجانية وخدمات مناسبة للسن باللغات المحلية،

واهتمت الدراسة التي أنجزها، سنة 2021، مكتب منظمة فريدريش ايبرت الألمانية في تونس حول: «التحرش: شكل جديد من العنف القائم على النوع الاجتماعي»¹ (2021) بمعايشة هذه الظاهرة في الأوساط الشبابية مع التأكيد على ضرورة اعتبار هذه المسألة قضية شأن عام وليست مجرد مسألة شخصية. وتضمنت الدراسة جملة من التوصيات للوقاية، نذكر منها:

- تحسيس الرأي العام والتوعية بالآثار والتبعات السلبية الناتجة عن التحرش السيبراني بشكل عام والتحرش الرقمي الجنسي
- إصدار قانون ينص على الوقاية والحماية والتتبع في مجال التحرش الرقمي بما في ذلك التحرش الجنسي

- توعية الشركات التي تدير مواقع الانترنت



¹ Mahfoudh Draoui Dorra, Le cyber harcèlement sexuel : Une nouvelle forme de violence basée sur le genre, Tunis, F.F. EBERT, Novembre 2021.

باقة من الأنشطة المختارة للمرصد في مجال الوقاية من العنف الذي تسهله التكنولوجيا

تندرج مسألة العنف الذي تسهله التكنولوجيا ضمن اهتمامات المرصد الذي نظم، في هذا السياق، مجموعة من الأنشطة النوعية. وسيتواصل هذا المجهود في إطار البرنامج التوعوي الذي أطلقته وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ تحت شعار «في الوقاية حماية». ونذكر من بين المبادرات التي يشرف عليها المرصد:

إطلاق برنامج بحث، 2025، حول العنف المسلط على النساء في الفضاءات الرقمية.

يعتزم المرصد، سنة 2025، إطلاق برنامج حول العنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاءات الرقمية في إطار الجهد الوطني الموجه إلى الوقاية والحماية والتعهد بضحايا العنف الرقمي. ويتضمن البرنامج بالخصوص اعداد دراسة حول العنف المسلط على النساء والفتيات الذي تسهله التكنولوجيا، مع التركيز على فئة الشباب.

ويتضمن البرنامج عدة محاور نذكر منها:

تطوير برامج مناهضة العنف الرقمي والحدّ من الفجوة الرقمية على أساس النوع الاجتماعي وضمان الوصول العادل والأمن إلى الفضاءات الرقمية. مكافحة خطابات الكراهية التي تستهدف النساء والفتيات عبر الإنترنت. تعزيز قدرات النساء والفتيات في مجال حماية خصوصياتهن وبياناتهن الشخصية على المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي.





العنف الرقمي المسلط على النساء، أحد محاور الدراسة حول المعايير الاجتماعية المتسببة في العنف ضد النساء»

خصصت الدراسة، التي نشرها المرصد حول المعايير الاجتماعية المتسببة في العنف ضد النساء، أحد محاورها لبحث مسألة المعايير المعتمدة في الفضاءات الرقمية وخاصة منها المعايير الاجتماعية ذات العلاقة بالعنف المسلط على النساء والفتيات في الفضاءات الرقمية.

وبينت الدراسة أن المنصات الرقمية تعتبر فضاءات تيسر إنتاج وتداول المعايير الاجتماعية التي تعمق التمييز بين الجنسين مما يؤثر على تمثيلات الذكورة والأنوثة وتجعل النساء في وضعية «دونية» مع إنتاج صورة سلبية لها.

قافلة رقمية «من الشباب للشباب» حول العنف الرقمي

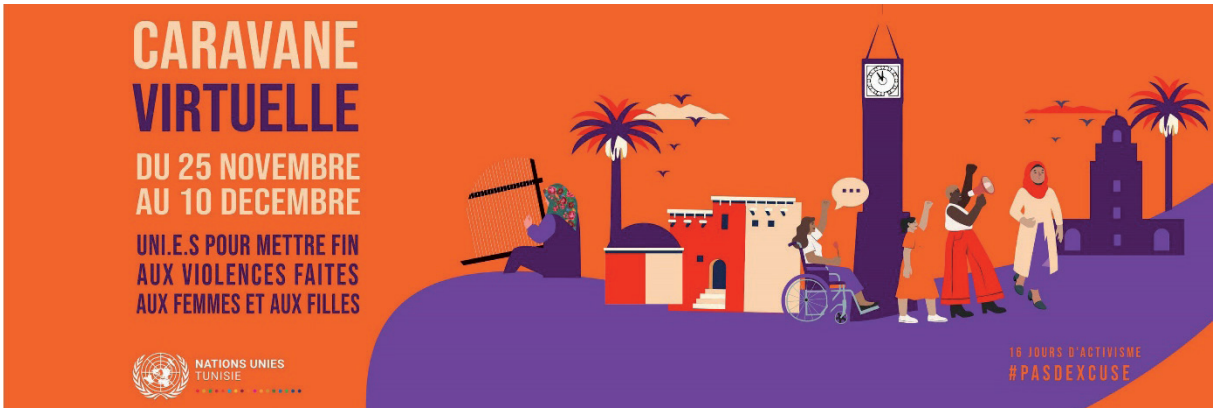
الشباب في كامل تراب الجمهورية.

وفي الإطار الحملة السنوية: 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد النساء، نظم المرصد بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة - تونس، سلسلة من اللقاءات تهدف إلى خلق مساحات للحوار وتبادل الآراء بشكل بناء حول الفرص والتحديات لتحقيق مشاركة فعّالة وناجحة للشباب في مكافحة العنف ضد المرأة والوقاية منه.

أعطى المرصد إشارة انطلاق، قافلة شبابية،

تحت شعار «من الشباب للشباب»، في إطار البرنامج التوعوي الذي أطلقته وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تحت شعار «في الوقاية حماية».

وتستهدف القافلة التوعوية الشباب في كافة ولايات الجمهورية، على أن تُجمع التوصيات الناتجة عن هذه النقاشات لتشكّل دعامة لتجسيم الاستراتيجية الوطنية للشباب، في إطار مقاربة تشاركية مع المجتمع المدني وكافة فئات



والتشديد على أهمية مشاركة الشباب في حملات التوعية وانخراطهم الفاعل في الأنشطة الداعمة لحقوق المرأة ومناهضة العنف بجميع أشكاله. وتتركز محاور الجلسات الحوارية حول:

- التعريف بظاهرة العنف ضدّ النساء والفتيات في الفضاء الرقمي وتوحيد المفاهيم.
- ضبط استراتيجية محكمة وسريعة ودقيقة حول تجميع المعلومات والإحصائيات الخاصة بالعنف في المجال الرقمي ووضع قاعدة بيانات موحدة ومتخصصة.
- تكوين وتأهيل الأطراف المتدخلة في مجال مناهضة العنف ضدّ المرأة حول اليات مقاومة العنف في المجال الرقمي
- وضع برامج تكوين مستمرّ في مجالات الوقاية والتوعية والتحسيس حول تداعيات العنف ضدّ النساء والفتيات في الفضاء الرقمي.



وشاركت مجموعة هامة من الشباب والشابات القادمين من عدد من الولايات الداخلية إلى جانب ولايات تونس الكبرى، يوم 25 نوفمبر، في اللقاء الحواري الذي انتظم بمدينة العلوم بتونس حول موضوع «الشباب للشباب من أجل الحفاظ على حقوق النساء ومناهضة العنف ضدّهنّ - العنف الرقّمي نموذجاً».

وكانت المحطة الثانية للقافلة في ولاية سليانة، يوم 27 نوفمبر، حيث تمّ تنظيم جلسة حوارية في دار الشباب العروسة، بمشاركة عدد هام من الشباب والشابات، قبل أن تنطلق القافلة لتجوب كافة ولايات الجمهورية وتنظيم أنشطة متنوعة حول مظاهر العنف الرقمي وسبل الوقاية منه.

وأكد المشاركون/ات في هذه الأنشطة أنّ مكافحة العنف ضدّ المرأة مسؤولية مشتركة تستوجب انخراط جميع فئات المجتمع لا سيما الشباب باعتبارهم دعامة لبناء الأسرة في المستقبل. كما أكدوا على ضرورة توحيد الجهود والعمل وفق مقاربة تشاركية من أجل رفع مستوى الوعي بين الشباب حول مسألة العنف وتشريكهم في برمجة وتنفيذ ومتابعة وتقييم أنشطة التوعية في هذا المجال.

وتمّ بالمناسبة تبادل الآراء حول تعزيز آليات الوقاية والحماية وتعميمها ونشر ثقافة اللاعنف،

